اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

خطوة في الاتجاه الصحيح

في أحد اللقاءات الصحفية التي جمعتني بوزير التخطيط علي الشكري في الأشهر الأولى لاستيزاره ، قال لي انه يسعى جاهداً الى زيادة أصحاب الشهادات العليا في وزارته ، بعد ان وجد ان نسبتهم ضئيلة بالقياس الى الشهادات الدنيا ، إلا أنه لم يخف في الوقت نفسه العقبات الإدارية والقانونية والتخصيصات المالية الخاصة بفرص العمل .

ومنذ تلك اللحظة تنبأت بالرؤية الثاقبة للوزير الشكري والرغبة الجادة للارتقاء بأداء وزارته التي تعد من الوزارات المعول عليها في تحقيق النمو الاقتصادي والارتفاع بالقدرات الإدارية والمؤسساتية في البلد ، لاسيما وان المؤسسات الحكومية متخمة بالبطالة المقنعة ، وتعاني من ترهل إداري مهول .

ولان هنالك بطالة كبيرة لأصحاب الشهادات الجامعية ولاسيما العليا منها ، فإن رؤية وزير التخطيط تحمل بعدين يسيران بشكل متواز نحو هدف واحد ، البعد الاول يتعلق بامتصاص البطالة التي يعاني منها حملة الشهادات العليا ، فيما يتجه البعد الثاني لادامة زخم وزارته ودوائرها المختلفة بالكفاءات العلمية القادرة على المساهمة في استراتيجيات التخطيط السليم في المحاور والاتجاهات الاقتصادية والتنموية كافة ، و لكن يقيناً ان الوزير اصطدم بالعقبات القانونية والإدارية المعلقة بفرص العمل وتخصيصاتها المالية فضلاً عن نسبة البطالة المقنعة الموجودة في وزارته كجزء من المشهد البانورامي العام في المؤسسات الحكومية ، وهي بدون أدنى شك تعد معضلة كبيرة امام هذا المسعى الذي يفترض ان يلاقي صدى لدى مجلس الوزراء والعمل على تذليل الصعاب التي تعتري هذا المسار الغاية في الاهمية .

ومن الطبيعي ان ينعكس هذا المسعى بشكل مباشر على المهام التي تضطلع بها الوزارة ولاسيما مسارات الخطة التنموية الخمسية والاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تنفذها الوزارة ، فضلاً عن المسوح المنفذة من قبل الجهاز المركزي للاحصاء والتي تعتبر حزمة من الاجراءات والبرامج التي تحرص الوزارة على تنفيذها ، حيث تحتاج هذه كلها الى الكفاءات من اصحاب الشهادات وللاختصاصات كافة .

وبقدر ما تنتاب البرنامج الاقتصادي الحكومي الكثير من الهنات ، إلا ان هذه المهمات التي تنفذها وزارة التخطيط جديرة بالاهتمام والمتابعة والتعضيد والدعم في ظل هذا التراجع في اداء القطاعات الاقتصادية من غير النفط ، ذلك ان العمل بهذه الروحية في ظل النكوص الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني وانحسار ملامح ومستلزمات التنمية المستدامة وتراجع الخدمات في ظل الريعية النفطية وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ، نقول ان هذا العمل خطوة في الاتجاه الصحيح ، قد تتبعها خطوات اكثر جدية ورصانة ، خاصة وان المواطن لم يلمس نتائج غير الوعود تلو الوعود في ظل المناكفات السياسية التي تخيم على المشهد السياسي .

توقعات بتصدير الغاز الطبيعي عام ٢٠١٧

700 مليون قدم مكعب من الغاز تهدر يومياً

□ بغداد / احمد محمد التميمي

الغاز الطبيعي ثروة تحترق بلا طائل

يعتمد العراق على الواردات المالية لعملية تصدير النفط بنسبة كبيرة في اقتصاده المحلي، ولكنه في الوقت نفسه يسعى الى تطوير الصناعات الاستخراجية الاخرى مثل استخراج الغاز الطبيعي والمعادن في تأمين مداخيل جديدة لموازنته العامة.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي لـ"المدى" على هامش مؤتمر تطوير المؤسسات النفطية الذي انعقد مؤخرا ان "العراق سوف يركز على استثمار الغاز الطبيعي في السنوات المقبلة."

وأكد ان لوزارة النفط مشاريع عملاقة بهذا الصدد أهمها مشروع مع شركة شل والذي تصل قيمته الى ١٨ مليار دولار لاستثمار ثلاثة حقول غازية، وان عمليات الاستثمار في قطاع الغاز في البلد بدأت قبل عدة سنوات.

وأوضح الوزير أن الوزارة تقوم بسد حاجة وزارة الكهرباء المتزايدة من الغاز لتشغيل محطات التوليد الكهربائية، وتطمح الى "تصدير كميات مناسبة منه خلال السنوات المقبلة ولكن الهدف الاساس للوزارة يكون تصديره بشكل تجاري بعد عام ٢٠١٧."

واضاف ان الوزارة سوف تستثمر كامل كميات الغاز المنتجة من الحقول. وكانت العقود مع الشركات المتعاقد معها واضحة وقال: "لن نسمح بحرق اي كمية من الغاز مستقبلا"، مشيرا الى ان جولة التراخيص الثانية شملت تطوير حقول مجنون والحلفاية وغرب القرنة – المرحلة الثانية وبدرة، فضلا عن استثمار الحقول الغازية في جولة التراخيص الثالثة.

وتشير احصائيات وزارة النفط إلى ان كمية الغاز المصاحب المنتج خلال شهر اذار الماضي من قبل شركة نفط الشمال وشركة نفط الوسط تبلغ ٤٥٣ مليون قدم مكعب قياسي وانتاج شركة نفط الجنوب وشركة نفط ميسان بمقدار ١١٣٥ مليون قدم مكعب قياسي ويكون الانتاج الاجمالي بحدود ١٥٨٨ مليون قدم مكعب قياسي.

وأكد الناطق باسم وزارة النفط عاصم جهاد لـ"المدى" ان العراق يعمل على تطوير واستثمار الغاز الطبيعي على اكثر من محور، حيث يكون المحور الاول والرئيس في جولة التراخيص الثالثة لتأهيل وتطوير الحقول الغازية المطلقة المنتجة للغاز فقط، كحقل عكاز في محافظة الانبار وحقل المنصورية في ديالى وحقل سيبا في البصرة.

واضاف الناطق ان المحور الثاني هو تأسيس شركة غاز البصرة عبر الاستفادة من خبرات الشركات الرصينة المختصة بهذا المجال مثل شركتي شل وميتسوبيشي والتي تقوم الان باستثمار كميات الغاز المصاحب للعمليات الاستخراجية النفطية والذي تقدر كميته بـ ٢٠٠٠ قدم مكعب قياسي يوميا وتحويله الى طاقة مفيدة بدلا من حرقه. واشار الى انهما تقومان بتأهيل وتهيئة ميناء خاص لتصدير الغاز ووضع الدراسات لجميع النواحي الفنية والهندسية للحقول المنتجة لزيادة الانتاج وسبل تصديره.

وشرح ان الصناعة النفطية معقدة جدا وتحتاج الى جهد وتقنيات حديثة لا تملكها الا الشركات العملاقة مثل شل وميتسوبيشي وهما من الشركات التي فازت في جولة التراخيص المخصصة لاستثمار الغاز المصاحب للعمليات الانتاجية وتسليمه للوزارة.

الغاز وقود نظيف للمحطات الكهربائية ومورد جديد للاقتصاد.

وأوضح جهاد ان كميات الغاز المنتج تدخل في تلبية الطلب المحلي منه وفي توفير المتطلبات المتزايدة من قبل وزارة الكهرباء التي تتجه الى التوسع في اعداد محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز لانه يعتبر مصدرا للطاقة النظيفة والصديقة للبيئة واضافة الى ذلك تجهيزه للمعامل والمصانع المنتجة والصناعات البتروكيمائية.

وتوقع تصدير الفائض عن الحاجة المحلية من الغاز الى خارج البلد وبصورة كبيرة بحدود عام ٢٠١٧، ولكنه توقع ايضا تصديره بكميات محدودة قبل هذا التاريخ. واشار الى ان العراق يطمح ان يكون احد الدول الرئيسة المصدرة للغاز لكي يوفر إيرادات إضافية له بجانب إيرادات النفط حيث بدأت العديد من الدول اهتمامها بالغاز العراقي كالاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

وأضاف ان هناك خطة للتوسع في انتاج الغاز من خلال طرح خمس رقع غازية من اصل ١٢ رقعة استكشافية في جولة التراخيص الرابعة في نهاية الشهر الحالي لإضافة رقم احتياطي جديد من الانتاج الوطني من الغاز.

ويقدر مخزون العراق من الغاز الطبيعي بحسب التقديرات الأولية بـ١١٢ ترليون قدم مكعب من الغاز، إلا أن ٧٠٠ مليون قدم مكعب منه يحترق يومياً ويهدر بسبب عدم وجود البنية التحتية لاستغلاله وتصفيته.

وبين رئيس قسم تكنولوجيا النفط في الجامعة التكنولوجية خالد عجمي الربيعي لـ"المدى" ان عملية استخراج الغاز تعتمد على نوع الحقل المنتج منه حيث توجد حقول غازية مطلقة والتي تنتج الغاز الطبيعي فقط وهناك حقول مشتركة تنتج الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات استخراج النفط.

واشار الى ان عملية استخراجه ونقله واستغلاله تحتاج الى تقنيات عالية مثل عملية تحويله من حالته الغازية الى الحالة السائلة والتي تستخدم بكثرة في دول الجوار النفطية في عملية النقل في الانابيب واستخدامه كوقود نظيف.

دعوة إلى عرض معامل وزارة الصناعة للاستثمار

□ بغداد /المدى

دعا عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عزيز المياحي الى عرض المعامل الستراتيجية التابعة لوزارة الصناعة الى الاستثمار من أجل تفعيلها واعادتها الى العمل.

وقال المياحي بحسب(للوكالة الاخبارية للانباء): إن أغلب المعامل الصناعية الستراتيجية الكبرى في العراق كالبتروكيمياويات والاسمنت والحديد والصلب ما زالت متوقفة عن العمل نتيجة لعدم وجود إرادة حقيقية من قبل الحكومة لإعادتها الى العمل، اضافة الى كثرة الموظفين العاملين بها الذين اثقلوا كاهل الدولة بسبب تقاضيهم رواتب مالية من الدولة دون ان يعملوا.

واضاف : أن الاستثمار أصبح ضرورة ملحة لتفعيل تلك المعامل واعادتها الى العمل من خلال عرضها الى شركات استثمارية تقوم بتهيئتها واعادة هيكلتها كما هو الان في معمل الالبسة في النجف الاشرف عندما استثمرته شركة صينية بدأ يصدر بضائعه الى الخارج، داعياً وزارة الصناعة الى عرض جميع معاملها الى الاستثمار كونه الحل الوحيد لتفعيلها واعادتها الى العمل. ووقعت وزارة الصناعة عقوداً خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مع شركات عالمية لتطوير شركاتها، فوقعت مع شركة تكنيب الفرنسية لتطوير الصناعة البتركيمياويات في العراق، وعقداً آخر مع شركة لافاز لتأهيل وتطوير معمل اسمنت كربلاء وسنجار، إضافة إلى قيام تعاون مشترك بين الشركة العامة لصناعة السيارات في الإسكندرية وشركة رينو الفرنسية وشركة سكانيا لتجميع الحافلات، فضلا عن توقيع عقود مع شركات صينية وإيرانية لإنتاج السيارات الصغيرة.

يذكر أن معظم الشركات والمعامل التابعة لوزارة الصناعة والمعادن قد توقفت عن الإنتاج بسبب أعمال السلب والنهب والتخريب لشركاتها ومعاملها والتي وقعت بعد دخول القوات الأمريكية إلى العراق في عام ٢٠٠٣.

التخطيط تقلل من مخاوف ارتفاع معدلات التضخم

□ بغداد /المدى

قلل المتحدث الرسمي باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي من مخاوف ارتفاع معدلات التضخم واصفاً اياها بالطبيعية قياساً بالدول الاخرى .

وقال الهنداوي بحسب(الوكالة الاخبارية للانباء) :هناك عدة أسباب جعلت مؤشر التضخم في العراق يزداد أهمها زيادة أسعار المواد الغذائية (الخضر والفواكه) والمشروبات بشكل عام وبنسبة (٣٪) في الأسواق المحلية، إضافة الى زيادة أجور السكن بنسبة (١٤٪) منذ شهر نيسان عام ٢٠١١ الى نيسان ٢٠١٢، ما جعل معدل التضخم العام في البلاد (٨،٧٪).

وأضاف: أن معدلات التضخم ارتفعت في جميع دول العالم خلال هذه الفترة بسبب زيادة النمو السكاني لافتا الى ان الاقتصاد العراقي يعد جزءا من الاقتصاد العالمي موضحاً أن مؤشرات التضخم ستستقر خلال السنوات القادمة في البلاد في حال تطبيق الخطة الخمسية الموضوعة من قبل وزارة التخطيط لتنمية الاقتصاد العراقي وكذلك تنفيذ الخطط الإسكانية الموضوعة من قبل وزارة الإسكان والإعمار.

شركات عالمية تتطلع للاستثمار في البصرة

□ البصرة / ريسان الفهد

أبدت مجموعة شركات فرنسية وهولندية واسبانية رغبتها في تنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات في البصرة.

وقال رئيس مجلس البصرة صباح البزوني للمدى إن شركة "ألستوم" الفرنسية قدمت عرضاً لإنشاء محطات كهربائية لها قدرة على إنتاج مياه عذبة.

واضاف : إن الشركة أبدت إستعدادها لتزويد المحافظة بمحطات ثانوية متنقلة فضلا عن تقديمها عرضاً لتنفيذ مشاريع خاصة بسكك الحديد .

وفي غضون ذلك كشف البزوني للمدى أن مجموعة شركات إسبانية أبدت إستعدادها لتنفيذ مشاريع صحية وعمرانية ومجمعات سكنية " وقال البزوني " إن الوفد الإسباني قدم عرضاً لإنشاء عدد من المستشفيات بأحدث التقنيات وبناء مجمعات سكنية بمختلف الأحجام والتصاميم إضافة إلى إنشاء محطات كهربائية" وكان رئيس المجلس قد بحث في وفت سابق مع منظمة " اليونيدو" الابطالية سبل النهوض بالواقع الصناعي وتخصيص الأرض والأموال اللازمة لإنشاء مدينة صناعية متكاملة تضم عدداً من المصانع والمعامل والورش وبكافة الاختصاصات مشيرا " إلى ان هذا المشروع الاستراتيجي سيكون عاملا أساسياً في توفير فرص استثمارية كبيرة في القطاع الصناعي" من جانبه أكد وفد "اليونيدو" دعمه لحكومة البصرة المحلية للنهوض بواقع الصناعة في المحافظة من خلال برامج دعم المدن الصناعية الذي تنفذه المنظمة بالإستفادة من المنحة التي تقدمت بها الحكومة الايطالية والبالغة مليون دولار موزعة على ثلاث محافظات من بينها محافظة البصرة" . ومن جانب اخر بحث محافظ البصرة أفق التعاون الزراعي مع سفير مملكة هولندا في بغداد يورون رودنبيرك والوفد المرافق له خلال زيارتهم محافظة البصرة.وقال المحافظ للمدى لقاؤنا مع الوفد الهولندي ، بحث أفق التعاون المستقبلي في المجال الزراعي وانشاء السدود، وتطبيق التجربة الهولندية الناجحة في هذا المجال بمدينة البصرة، ومناقشة مدى الاستفادة من الشركات الهولندية المتخصصة بالزراعة وإمكانية قدومها للمحافظة وأضاف" بحثنا أمكانية دخول الشركات الهولندية الكبرى والمعروفة بامتلاكها للتقنيات العالية، وأساليب العمل المتطورة في دخول المدينة والمنافسة على فرص استثمارية، ووجهناهم بمراجعة هيئة الاستثمار للإطلاع على الفرص الموجودة" . ومن جانبه قال سفير مملكة هولندا في بغداد يورون رودنبيرغ ان "لقاء محافظ البصرة كان مثمراً، وتكلمنا في عدة محاور وفي مقدمتها القطاع الزراعي وبناء السدود، وابلغنا جانب الحكومة المحلية في البصرة ان جامعة دلفت الهولندية متخصصة في هذا المجال وهي على استعداد لاستقبال وفد علمي من جامعة البصرة، ومناقشة الأمور الزراعية والعلمية" .واشار الى ان "حكومة مملكة هولندا تسعى لتوثيق علاقتها مع الحكومة المحلية في البصرة وزيادة أواصر التعاون والتبادل التجاري الثنائي، ولدينا مخطط لافتتاح قنصلية أو ممثلية دبلوماسية أو تجارية في المحافظة، لكنها تنتظر حلول الوقت المناسب للقيام بالخطوة، خصوصاً في ظل توافد الكثير من الشركات الهولندية للعمل وخصوصاً في مجال النفط وكان السفير الهولندي قد زار مقر الشركة العامة لموانئ العراق في البصرةواجتمع مع المدير العام الكابتن البحري عمران راضي ثاني وتناول الجانبان موضوع الحفارات التي تعاقدت الموانئ العراقية ببنائها في هولندا ضمن مشاريع القرض الياباني وايضا حول عمل الشركات الهولندية في قطاع الموانئ وايجاد فرص لها ، ووعد السفير الهولندي ايضا بتسهيل اعطاء الفيزا لوفود شركة موانئ العراق لهولندا وامر بنقل منحها من الاردن الى بغداد.

البنك الدولي ينفي موافقته على تمويل القناة الجافة

□ بغداد /المدى

كشف البنك الدولي عن عدم موافقته على تمويل مشروع القناة الخاصة، مشيرا الى ان الحكومة العراقية بحاجة الى تطوير الموارد البشرية وليس إلى الاموال. وقال مدير البنك الإقليمي هادي العربي في ندوة خاصة ان البنك الدولي لم يوافق حتى الان على تمويل مشروع القناة الجافة الا انه وعد الحكومة العراقية دراسة المشروع ".

وأضاف أن البنك الدولي يرى بان العراق بحاجة إلى تطوير فعلي للموارد البشرية التي تعمل في المؤسسات الحكومية ومجالس المحافظات".

وبين العربي ان وجهات النظر السياسية لا تعني البنك الدولي، خاصة وانه يتابع ويطلع على المواقف الاعلامية والشعبية و ويستخلص منها أولويات تنفيذ المشاريع. وكانت الحكومة العراقية قد اعلنت عن البدء بتنفيذ مشروع القناة الجافة من قبل وزارة الاعمار والاسكان بقيمة مليار و ٤٥٠ مليون دولار، اذ يسعى العراق من خلال المشروع لبناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا.